حَقِيْقَةُ رَأْيِ البَصِرِيّين والكُوفِيّين في التَّأويلِ النَّحوي ـ

دراسةٌ تحليليةٌ نقديةٌ

The Reality of Basran and Kufan Opinions on Grammatical Interpretation: An Analytical and Critical Study

د. عبدالفتاح محمد عبوش، أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك

قسم اللغة العربية - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية

drahah2000@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/02/04	تاريخ القبول: 2025/02/15	تاريخ النشر: 2025/06/01

Abstract:

Since its inception, grammatical studies have been preoccupied with methods of deriving grammatical rules from the speech of the Arabs. Grammarians encountered some clear and unproblematic structures, but they also found constructions that could not be interpreted literally. This necessitated resorting to interpretation, which aligns with the intended meaning while being supported by evidence. The goal of this study is to examine such constructions, analyze them, and clarify the positions of the Basrans and Kufans regarding them. This research employs an analytical and critical methodology, combined with an inductive approach, to investigate the constructions interpreted by both schools and to examine their methods of interpretation in relation to their respective grammatical principles. The study reached several significant findings, most notably that Sibawayh, throughout his extensive work, did not explicitly use the term "interpretation." However, he applied it to many issues discussed in his treatise. In contrast, this term appeared prominently in the works of later Basran grammarians. Kufan grammarians extensively employed the term in their writings and interpreted numerous issues that did not conform to their

grammatical principles, contrary to their commonly perceived approach. The study also refutes claims by some modern scholars who accuse the Basrans of rejecting certain Quranic readings and criticizing them, alleging that these readings lacked an acceptable interpretative basis. Instead, the research found evidence in Kufan works indicating otherwise. This suggests that such accusations stem from bias toward the Kufan school and a desire to defend their approach.

keywords: Interpretation, Linguistic Nature, Construction, Methodology, Irregularity.

مُلخَّصُ البَحْث

شُغِلت الدراساتُ النَّحويةُ منذ مُبتدئها بطرائق استنباط الأحكام النحوية من كلام العرب، وقد وجد النحاةُ تراكيبَ مفهومةً معلومةً لا إشكال فيها، ووجدوا أيضًا تراكيبَ يتعذَّرُ حملُها على ظاهرها؛ فكان لا بُدَّ من اللجوء إلى التَّأويل الذي يتَّسقُ مع المعنى المراد مع وجود مرجح، وكان الهدف من هذا البحث هو الوقوف على مثل هذه التراكيب وتحليلها وتبيان موقف البصريين والكوفيين منها. اتبعتُ في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي مشفوعًا بمنهج الاستقراء الناقص في الوقوف على التراكيب التي أوَّلها الفريقان وطريقتهما في التأويل الذي يتواءم مع قياس كل منهما. وصلتُ في هذا البحث إلى نتائج من أهمها أنَّ سيبويه على طول كتابه لم يستعمل مصطلح التأويل، ولكنَّه طبقه في كثير من المسائل التي أوردها في سفره، بينما ظهر هذا المصطلحُ في مصنفات مَنْ أتى مِنْ بعده مِن البصريين، أمَّا الكوفيون فقد أفاضوا في استعمال هذا المصطلح في مصنفاتهم وأوَّلوا كثيرًا من المسائل التي لا تتفق مع قياسهم النحوي، خلافًا لما هو مشهور عنهم، كما رَدَدْنا على بعض المحدثين الذين يتَّهمون البصريين بأنَّهم كانوا يردُّون بعض القراءات القرآنية ويطعنون بها، ولا يجدون لها وجهًا مِن التَّأويل تَصِحُّ عليه، ووجدنا أنَّ العكس هو الموجود في مصنفات الكوفيين مما يدفعنا إلى استنتاج أنَّ أولئك القوم ذهبوا في حكمهم هذا إلى هذه التهمة تَعَصُّبًا للكوفيين ومداراةً لمدرستهم.

الكلمات المفتاحية: التأويل، الطبيعة اللغوية، التركيب، المنهج، الشذوذ.

مقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِ الأنبياءِ والمرسلين محمدٍ، أَحْسَنِ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ، وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ ومَنْ سَارَ على هديِه إلى يومِ الِّدينِ...أمَّا بعدُ:

فإنَّ لكلِّ مُبْتَدأٍ مِن العلوم بواكيرَ ينهضُ بها ومنطلقاتٍ تسمو به رويدًا رويدًا حتى يصل إلى مرحلة النضج والتأصيل، ولكن قبل هذا وذاك تَكْثُرُ الخلافاتُ بين الدارسين، وربَّما تصل بهم حَدَّ الافتراق؛ ومن هنا:

تباينتْ آراءُ المحدثين في حقيقةِ التَّأويل النَّحوي عند البصريين والكوفيين:

ـ فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ البصريين عندما كانوا يستنبطون الأحكام النحوية من مظانّها جنحوا نحو التأويلات البعيدة بإعمالهم القياس والعقل والمنطق عند تفسير الظواهر اللغوية، ومالوا عن التتبع اللغوي الذي هو أساس المنهج اللغوي السليم[1].

وغالى هذا البعضُ بأنْ ذهبَ إلى أنَّ البصريين كانَ غايةُ الإبداع عندهم أنْ يُتقنَ الدَّارسُ الجدلَ، ويتفننَ في تخريج الألفاظ، وتاريخُهم حافلٌ بالأمثلة التي تنطق بإيغالهم في التأويلات العقلية المجردة التي لا تتلاءم مع طبيعة دراستهم[2].

ـ وذهب آخرون إلى تبرئة ساحة البصريين من هذه التهمة، بأنَّهم عندما جمعوا اللغةَ من مظانها واستنبطوا الأحكام النحوية طرحوا الكثير من الذي لم يروا فيه وجهًا في قواعدهم، وتأوَّلوا قسمًا آخر ما وسعهم التأويل، وقسمًا ثالثًا حملوه على الخطأ؛ لأنَّهم لم يستطيعوا ردَّه إلى إحدى قواعدهم[3].

وزاد هذا البعضُ بأنْ ردَّ التهمة عن البصريين وألصقها بالكوفيين، وأورد أمثلةً على ذلك، تُصوِّرُ مدى بُعْدِ الكوفيين في التأويل؛ شغفًا بالخلاف على المدرسة البصرية[4].

ونحن إذْ نقفُ أمام هذه الآراء المتباينة يجدر بنا أنْ نستجلي الحقيقة التي تكمن خلفها والردود عليها، وذلك بالرجوع إلى مصادر كلا الفريقين؛ لنتبين الطريق الذي سلكه كلٌّ منهُما عند استنباطه للأحكام النحوية ثم الحكم عليه؛ وبذلك تتعادل كفتا الحكم على كلا الرأيين.

اتبعتُ في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي مشفوعًا بمنهج الاستقراء الناقص في سرد المسائل موضع الدراسة لكلا المدرستين؛ لنقف على ما نحن بصدده ونتبين صدق ما نحن عليه.

***التأويل:**

التأويل لغة: للتأويل في كلام العرب عدةُ معان منها: يقال: أوَّل الكلامَ وتأوله: إذا دبَّره وقدَّره. والتأويل: من آل الشيءُ يؤول: بمعنى رَجَعَ وعاد، فهو (تَفْعِيْل) مصدر أوَّل يُؤول تأويلاً، أي: رَجَعَ وعاد[5].

اصطلاحًا: هو صرفُ اللفظِ عن ظاهره إلى معنى يحتملُه مع وجود قرينة[6]. أو: هو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصل إلى ما يحتاج إلى دليل، لولا هذا الدليلُ ما تُرك ظاهرُ اللفظ[7].

ـ وبواكير ظهور مصطلح (التأويل) نلاحظه في القرآن الكريم في آيات بينات، كقوله جلَّ ثناؤه:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ آل عمران:7، ثم تلا ذلك ظهوره في كلامه (ﷺ) عندما دعا لابن عباس (رضي الله عنه)، فقال: (اللهُمَّ فَقِّهْهُ في الدين وعلِّمْهُ التأويل)[8].

ـ ويقسم التأويل على نوعين:

الأول: تأويل المفردات:

وهو بيان معاني الألفاظ التي تشكل على القارئ بلفظ واضح. ومثاله تلك المفردات التي سُئل عنها ابنُ عباس بعد وفاة النبي (ﷺ)، ومثالها: عندما سأله نافعُ بنُ الأزرق عن معنى كلمة (عِزين) في قوله جلَّ ذكرُه:﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ المعارج:37، فقال ابن عباس: حلق الرّفاق (جماعات متفرقين)، فقال: وهل تعرفُ العربُ ذلك؟ قال: نعم. قال الشاعر عَبيد الأبرص:

فجاؤوا يُهرَعون إليه حتَّى ... يكونوا حَوْلَ مِنْبَرِه عِزينا[9]

وهكذا تطَّردُ سؤالاتُ ابنِ الأزرق لابن عباس؛ وهو يُؤوِّلُ له معنى المفردات التي وردت في كتاب الله ـ سبحانه ـ واستغلق فهمُها عليه بذكر معناها المتأوَّل.

الثاني: التأويل التركيبي:

ويطالعنا أول ظهور لهذا المصطلح عَرَضًا في المحاورة الشهيرة التي تمت بين عبدالله بن إسحاق الحضرمي (117هـ) والشاعر الفرزدق؛ وذلك بعد أنْ تتبع ابن إسحاق عثرات الفرزدق التركيبية المفترضة، وقد عابَهُ على ذلك عندما قال:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ ... من المالِ إلَّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

فقال: علامَ رفعتَ؟ فقال الفرزدقُ: على ما يسوؤكَ وينوؤكَ، علينا أنْ نقولَ، وعليكم أنْ تتأوَّلوا معاشرَ النحاة[10]. وللبيت تأويلاتٌ متكلفةٌ ذكرها العلماءُ في مظانّهم[11].

ـ وفي بداية القرن الثاني الهجري بدأ العلماءُ يَجُدُّون في استنباط الأحكام النحوية من مظانها: القرآن الكريم مع قراءاته، ومن كلام العرب شعرًا ونثرًا، وكان مبدَأُ ذلك عند نحاة البصرة؛ إذْ

انساحَ الخليلُ في بوادي نجد والحجاز وتهامة لجمع اللغة ومشافهة الأعراب؛ متَّبِعًا في ذلك منهجًا قويمًا للتتبع اللغوي؛ إذ اقتصر عَمَلُه على تلك المناطق لسببين:

الأول: بُعْد قبائل هذه الأماكن عن الأمم الأخرى؛ فلا تضعُفُ السليقة اللغوية والفصاحة عند أبنائها؛ فتبقى قرائحُهم صافيةً لا يشوبها ضعفٌ أو لينٌ[12].

الثاني: هو أنَّ الوحي ـ برأينا ـ نزل في الحجاز وكان الحجاز مأوى عيش وتجوال رسول الله (ﷺ)، ولغات أهلها خير من يمثل اللغة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم، ونجد وتهامة يأخذان الحكم نفسه في الفصاحة؛ لقرب المكانيين إذْ الحجازُ يقع في المنتصف؛ لذلك آثرها الخليلُ على غيرها من الأماكن في هذا الجمع؛ لذلك كان القرآنُ الكريمُ أُنموذجًا تقترب منه لغات قبائلها في أسلوبه وطرائق تعبيره؛ لذلك قال سيبويه عن العرب: "وجاءَ القرآنُ على لغتهم وعلى ما يعنون"[13].

***بين منهجي البصريين والكوفيين في استنباط الأحكام النحوية و اتباع التأويلات:**

بعد نزول القرآن الكريم وجد النحاةُ فيه تراكيبَ تنتظمُها قوانينُ مطَّردةً؛ لذلك دفعهم هذا إلى جمع اللغة من مظانها، فانساح الخليلُ في بوادي نجد والحجاز وتهامة كما ذكرنا سلفًا، وجمع كَمًّا هائلاً من لغات العرب؛ وإنَّما قصر الخليلُ الأطلس اللغوي على تلك المناطق للعلتين اللتين تقدمتا. ومن هنا جعل الخليل ما تشابه من التراكيب التي جمعها شعرًا ونثرًا معيارًا أسماه (القياس)، وربما أضفى على أنواع منه الصبغة العقلية زيادة في إقامة الحجة والدليل في القاعدة المستنبطة، ثم اتخذ هذا منهجًا وأصلاً عند مناقشة التراكيب الأخرى، وإذا ما اصطدم هذا الأصلُ بسماعٍ غير مشهور فزع إلى التأويل، أو أنَّهم رَمَوْا هذا المسموع بالشذوذ والندرة وربما التخطئة، واشترك في هذا البصريون المتأخرون والكوفيون على حد سواء، كما سنرى ذلك بعون الله تعالى.

***لماذا يلجأ النحوي إلى التأويل؟**

عندما جمع العلماء اللغة من مظانها وجدوا نصوصًا تُحْمَلُ على ظاهرها، فهي مفهومةٌ معلومةٌ، وهي كثيرة تمثل مجملَ اللغة الفصحى؛ لذلك عدُّوا الحملَ على الظاهر أصلاً في التقعيد النحوي؛ تحاميًا من تكلف التأويل من غير ضرورة[14].

ولكن وجدوا تراكيب أخرى يتعذر حملها على الظاهر، فلا بد من أنْ يُعْدَلَ إلى التأويل، مع مرجحٍ قوي يدل على خلاف الظاهر[15].

من ذلك، قوله جلَّ ذكرُه:﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ الحديد:4 . فقوله: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ)، أَيْ: بالعلمِ والقدرةِ. وقد

مجلّة الذاكرة المجلد:13 العدد : 02 التاريخ : 2025/06/01
ISSN : 2335-125X – EISS :1734-2676

أجمعت الأمةُ على هذا التأويل؛ لأنَّه لا يمكن أنْ تُحملَ على ظاهرها من المعية بالذات، وهي حجةٌ على منع التأويل في غيرها مما يجري مجراها من استحالة الحمل على ظاهرها[16].

ـ ومن ذلك قوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ القرة:216.

قرأ الجمهور: (كُرْهٌ) بضم الكاف. وقرأ السلمي: (كَرْهٌ) بفتحها[17]. وهما مصدران بمعنى واحد؛ ولذلك لا بد من تأويلٍ يجوز معه الإخبار عن (هو)[18]. وذلك التأويل هو:

ـ إما على حذف مضاف، أي: (والقتالُ ذو كُرهٍ)، ثم حذف المضاف (ذو)، وأقام المضاف إليه مَقامه[19].

ـ أو على وقوعه موقع اسم المفعول، أي: (كُرْهٌ) بمعنى (مَكْرُوه)، مثل: خُبْز، بمعنى: مَخْبُوز؛ مبالغةً، أي: وهو مَكْرُوهٌ لكم[20].

***البصريون يلجؤون إلى التأويل:**

من يقرأ كتاب سيبويه يجد أنَّ مؤلفه كان يتتبع الظاهرة اللغوية عندما كان يستنبط القاعدة النحوية ويستشهد عليها من القرآن الكريم أو من كلام العرب. فمثلاً عندما تحدث عن (باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى) نحو: (زعم، وظنَّ...) ضرب أمثلة على ذلك، وذهب إلى أنَّ مِن العرب مَنْ يُعمل هذه الأفعال؛ فيقول: (أظنُّ زيدًا منطلقًا)، ثم يستشهد على ذلك بقول الشاعر:

عَدَدَتُ قُشيرًا إذْ عَدَدْتُ فلم أُسَأْ ... بذاكَ ولم أَزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلا[21]

حيث نَصْبَ الضَمير في قوله: ولم أزْعُمْكَ، لتَقَدُّمِ الزَّعْمِ عليه، ونَصْبَ (مَعْزِل) على المفعولِ الثاني، والتقديرُ: ولم أزْعُمْكَ ذَا مَعْزِلٍ عن ذلك.

وأنَّ مِن العرب مَنْ يُلغيه، فيقول: (عبدُ اللهِ أظنُّ ذاهبٌ)، وكلما أردتَ الإلغاءَ فالتأخيرُ أقوى[22]. ومنه قول اللَّعِين يهجو العجاج:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُني؟ ... وفي الأراجيز -خِلْتُ- اللؤمُ والخَوَرُ[23]

فتوسَّطَت (خِلْتُ) بين المُبتَدَإِ المؤخَّرِ، وهو (اللُّؤمُ)، وبين الخَبَر، وهو شِبهُ الجُملةِ.

ثم يعلل لقوله: (أقوى) أنَّ المعنى المراد بالتقديم والتأخير، فيقول: "وإنما كانَ التأخيرُ أقوى لأنَّه إنَّما يجيءُ بالشك بعدما يمضي كلامُه على اليقين"[24]. ثم يصف سيبويه الوجهين: الإعمالَ، والإلغاءَ بأنَّ كلَّه" "عربيٌّ جيدٌ"[25]. وهكذا يَطَّردُ سيبويه في تتبع الظاهرة اللغوية مستشهدًا عليها من كلام العرب الفصحاء؛ لذلك نجد في كتابه عباراتٍ من مثل: "أنَّ ناسًا من العرب يُوثقُ بعربيتِهم قالوا..."[26].

***سيبويه يؤول دون ذكرٍ لمصطلح التأويل:**

مجلّة الذاكرة المجلد:13 العدد : 02 التاريخ : 2025/06/01
ISSN : 2335-125X – EISS :1734-2676

لقد كان سيبويه يرصد الظاهرة اللغوية ولكن عندما كان يحلل التراكيب التي لا يستقيم ظاهرُها مع المعنى المراد كان يلجأ إلى التأويل دونَ ذكرٍ لهذا المصطلح.

مثال ذلك قول العرب: "كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ" فلماذا انتصب (كلَّ) و(شتيمةَ)؟ إذْ لا بُدَّ من تقدير ناصبٍ ليتسق الأمرُ مع المعنى المراد، ثم يؤول ذلك بأنَّهما انتصبا بفعلين يتسقان مع المعنى المراد، والتقدير عنده: (ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ)، ثم يعلل الحذف بأنّه لكثرة الاستعمال[27].

وسيبويه كان يُكثر من التأويلات في ثنايا كتابه على هذه الشاكلة؛ إذ لا بُدَّ من إعمالِه والركون إليه في بعض التراكيب، التي لو بقيت على حالها لاستحال ردها إلى أية قاعدة نحوية؛ فيُلجَأ إلى التأويل حتى يستقيمَ المعنى المراد.

ـ ومن ذلك في كتاب الله سبحانه قوله جلَّ ذكرُه:﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ سبأ:33، حيث جعل إضافة المصدر (مَكْرُ) إلى الظرف (الليل) اتساعًا في الكلام واستخفافًا، والتقدير عنده: "بلْ مكرُكُمْ في الليلِ والنهارِ؛ لأنَّ الليلَ والنهارَ لا يمكران، ولكنَّ المكرَ فيهما" [28].

على أننا نلحظ ملامح ظهور هذا المصطلح عن البصريين بدءًا من المبرد في كتابه (المقتضب) عند تحليله للتراكيب النحوية.

ـ ففي قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) المتقدم، ذهب المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه من التأويل إلا أنَّه ذكرَ مصطلحَ (التأويل)[29].

ـ ومن ذلك قوله جل ثناؤه:﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ الروم:27، قال المبرد: "فإنَّما تأويلُه: وهو هَيّنٌ عليه؛ لأنَّه لا يُقال: شيءٌ أهونُ عليه مِنْ شيءٍ"[30]. ثم يدلل على ما يذهب إليه بقول الشاعر:

لعمرُكَ ما أدري وإنّي لأَوْجَلُ ... على أَيّنا تعدو المنيَّةُ أوّلُ

والتأويل: وإنّي لَوَجِلٌ[31].

ثم تبعه تلميذُه ابنُ السراج (316هـ)، واقتفى أثره في ذلك، وأكثر من إيراده لهذا المصطلح في كتابه (الأصول في النحو)[32].

***الكوفيون يؤولون:**

أما الكوفيون فقد تَلْمَذُوا للبصريين، وأخذوا طرائقَ استنباط الأحكام النحوية عنهم، وكان مبتدأُ أمرهم مع الكسائي الذي رحل إلى البصرة ليتعلَّمَ أصول النحو على أيدي علمائها كالخليل وغيره، والكسائيُّ هو "عالمُ أهلِ الكوفةِ وإمامُهم"[33]. فقد ثبتَ أنَّه رحل إلى نجد والحجاز وتهامة، ورجع وقد أنفذَ خمسَ عشرةَ قنينةَ حبرٍ في الكتابة عن العرب[34]؛ مُقلدًا أستاذَه الخليلَ، وتبعه في طريقة

استنباط الأحكام النحوية تلميذُه الفراء (207ه)، الذي سار على نهجه "والفراء في آرائِه يوافقُ الكسائيَّ في أكثر المسائل والأصول؛ لأنَّه درس عليه وأخذ عنه منهجَه"[35].

فالكسائي والفراء هما مَنْ أسسا مدرسة الكوفة النحوية، واختطا طريقَها "على أنَّ أكثرَ ما وصلنا من آراءٍ لهذه المدرسة، إنَّما هو للفراء"[36].

والكوفيون زادوا على البصريين بأنْ وسَّعوا دائرةَ القياس والسماع؛ فكانوا يقيسون على الشاذِّ والنادرِ بسبب توسيع دائرة أطلسهم اللغوي، فالكسائي أخذ اللغة أيضًا عن أعرابِ الحُطَمَةِ الذين كانوا يقطنون على أبوابِ بغداد[37].

والمشهور أنَّ الكسائي لم يترك لنا كتابًا في النحو الكوفي، إنَّما نرى آراءَه النحوية مبثوثةً في كتب المتأخرين عنه. إلا أنَّ النحو الكوفي أكثرُ ما يتمثل في كتاب (معاني القرآن) للفراء، فقد ضمَّنه مؤلفُه كثيرًا من مسائل النحو الكوفي، وهو يرسم لنا صورةً صادقةً عن هذا النحو. والفراء في هذا السفر العظيم ضرب بسهم وافر في استعمال مصطلح (التأويل)، وربما أوردَه أكثرَ من مئة مرةٍ، يَظْهَرُ بها مدى بعدِه في التأويل[38].

ـ ففي قوله تعالى:﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ البقرة:161، يرى أنَّ (اللعنة)، مصدر أُضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة (الله)، والتأويل عنده: يلعنُهم اللهُ ويلعنُهم الملائكةُ والناسُ... ومثَّل لها بقول العرب: (عجبتُ مِنْ ظُلْمِكَ نفسَك)، فالمصدر (ظلم) أضيف إلى فاعله (الكاف) ونصب مفعولَه (نفسَك)[39].

وقد اشْتُهِرَ عن الكوفيين أنَّهم كانوا أقربَ إلى الحقيقة اللغوية والتتبع اللغوي، فقد اعتمدوا القياس في منهجهم مثل البصريين، ولكنهم زادوا عليهم بأنْ قاسوا على الشاذ والنادر حتى لو كان بيت شعر واحد قاسوا عليه. من ذلك قول الشاعر:

من اجلكِ يا التي تيَّمْتِ قلبي ... وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنِّي

فالبصريون لا يجيزون نداء ما فيه الألف واللام[40]، وحجة ذلك عندهم أنَّ النداءَ تعريفٌ، و(أَلْ) للتعريف؛ فلا يجتمعُ تعريفان في كلمة واحدة[41].

والكوفيون أجازوا ذلك واستدلوا عليه بهذا البيت اليتيم، ولكنهم أوَّلوه، والتقدير عندهم: يا أيَّتُها التي... حيث حذفَ الموصوف وأُقيمت الصفةُ مَقامَه[42].

ومن هنا يمكن أنْ نقول: إنَّ البصريين والكوفيين لم يختلفوا في الأصول، فكلاهما أخذ بالقياس؛ إلا أنَّ البصريين قاسوا على المشهور والمطرد من كلام العرب "ممن أدخلوهم في دائرةِ استقرائِهم

والأخذِ عنهم"[43]. أمَّا الكوفيون فقاموا بتوسيع الأطلس اللغوي الذي خطه البصريون "واعتمدوا على أقوام وثقوا بهم واحتجوا بكلامهم، وهم أعرابُ الحُطَمة[44]، على ما تقدم.

على أننا لا نُسَلِّمُ لمن يذهب إلى أنَّ الكوفيين جنحوا عن تفسر الظواهر اللغوية تفسيرًا عقليًّا، وجنحوا عن اتباع التأويلات البعيدة التي تخالف الظاهر، وحصروا ذلك بالبصريين[45]، وذلك للأمثلة التي ستلقانا في قابل الصفحات إنْ شاء الله.

***اتفاقُ البصريين والكوفيين واختلافُهم في التأويل:**

لقد كان الخليل ذا فكر نيّر وعقل خصب نفذ به إلى تأويل ما يحتملُه ظاهرُ الكلام؛ فكان حين يصطدم بالقاعدة التي يستظهرُها يقوم بتحليلها بما يُعينُه على ما يَرِدُ من توجيهِ الإعرابِ، ومِن التأويل[46]. والكوفيون ساروا على النهج نفسِهِ، ولكنْ اختلف الفريقان في تأويلِ بعض التراكيب، كما اتفقوا على تأويل تراكيب أخرى، وكما أن البصريين تكلفوا التأويل في بعض التراكيب، تكلف الكوفيون التأويل في بعضها الآخر.

أ- فمما اختلفوا في تأويله:

قوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ الكهف:18.

ذهب البصريون وجمهور النحاة إلى أنَّ اسم الفاعل إذا كان محلى بالألف واللام فإنَّه يعمل عَمَلَ فعله من الرفع والنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: هذا الضاربُ زيدًا الآنَ أو غدًا. وإذا كان مجردًا عن الألف واللام وبمعنى الماضي فإنَّه لا يعملُ، وإنما يجب إضافتُه إلى معموله، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ. لذلك تأوَّلوا (باسط) في هذه الآية الكريمة بأنَّه بمعنى: (يَبْسُطُ)، فهو حكاية حالٍ ماضية، واستدلوا على ذلك بقوله جل ذكره قبلها: (وَنُقَلِّبُهُمْ)، ولم يقل: (وقَلَّبْنَاهُمْ).

وأجاز الكسائيُّ من الكوفيين إعمالَه، وهو مجردٌ وبمعنى الماضي من غير تأويل، ويكون عنده (ذراعيه) مفعولاً لاسم الفاعل (باسط)[47].

ومنه قوله جل ثناؤه:﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الحجر:2.

الحرف (ربَّ) أكثرُ ما يأتي للتقليل، والقليل منه أنْ يكون للتكثير، وهو عند أكثر النحاة لا يدخل على مستقبلٍ؛ لذلك تأوَّلوا المضارع (يودُّ) هنا بأنَّه على معنى الماضي، أي: (رُبَّما وَدَّ...)؛ لذلك كان الكسائي والفراء يقولان: لا تكاد العربُ تُوقِعُ (رُبَّ) على مستقبل، إنَّما توقعها على ماضي الفعل، ولكن إنَّما جاز ذلك هنا؛ لأنَّ ما كان في القرآن من وعد ووعيد فهو حقٌّ كأنَّه عيانٌ[48] .

وذهب ابن السراج من البصريين إلى تأويل إضمار (كان) فعلاً ماضيًا بعد (رب)، والتأويل عنده: (ربَّما كانَ يّودُّ...)؛ وإنَّه لِصدقِ الوعد كأنَّه قد كان[49].

وردَّه أبو علي الفارسي (377هـ)، وقال: وهذا لا يجيزُه سيبويه؛ لأنَّ (كان) لا تُضمرُ عندَه[50].

ب ـ ومما اتفق الفريقان على تأويله، (العطفُ على التَّوهم):

قوله تعالى:﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ غافر:71.

عامةُ القراءِ على رفع (السلاسلُ). وقرأ ابنُ عباس: (والسلاسلِ) بالجر، و(يُسحبون) مبنيًّا للمجهول[51].

وفيه تأويلان:

أحدهما: الحمل على المعنى (التوهم)، وتقديره: (إذْ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ). وجاز الخفض في (السلاسل) على توهم إدخال حرف الجر عليها، وهذا رأيُ الفراء[52]. ونظيرُ هذا قول الشاعر:

مشائيمُ ليسُوا مُصْلحين عشيرةً ... ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

كأنه قال: (بمصلحين ولا ناعبٍ...)[53].

والخليل وسيبويه يجيزان العطف على التوهم، وقد مثَّل له الخليلُ بقول زهير:

بدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيَا[54]

الثاني: أنَّ جَرَّ(السلاسلِ) على تقدير إضمارِ حرف الجر، ويؤيدُه قراءة أبي بن كعب الشاذة: (وفي السلاسلِ)، ومنع هذا البصريون والكوفيون على حدٍّ سواء[55]، أي: إضمار حرف الجر وإبقاء عمله. وأجازه الزجاجُ (316هـ) من البصريين، وابنُ سعدان (231هـ) من الكوفيين[56].

***تكلف البصريين والكوفيين في تأويل بعض التراكيب:**

مَنْ يقف على كتب المتأخرين من النحاة التي نقلت لنا الأحكام النحوية والتعليلات عن الفريقين، يصادفه عباراتٌ نقدية يحكمون بها على تأويلات المتقدمين من الفريقين بعبارات من مثل: وهذا تأويلٌ حسنٌ في العربية[57]، وهذا الوجه أقوى في العربية[58]. كما نجد عباراتٍ بالمقابل من مثل: لأنَّ هذا لا يصحُّ إلا على تأويلٍ بعيدٍ[59]، وهذا تأويلٌ في غاية الضعف[60]، ويضعفُ هذا التأويلُ من غير وجهٍ[61]، وهو تأويلُ شذوذ[62]، وهذا تأويلٌ فيه تكلفٌ[63].

ونحن سنقف على بعض هذه الأمثلة من كلا النوعين؛ حتى يتبيَّن لنا ما الذي يكمُنُ خلفَ هذه الأحكام.

ـ فمما هو تأويلٌ حسنٌ:

قوله تعالى:﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ الأنفال:41.

(ما) في قوله: (أنَّما) لها وجهان:

الأول: أنْ تكون شرطية، بتقدير: (أنَّه ما) حيث حُذف هذا الضمير، وهذا مذهب الفراء[64].

الثاني: أنْ تكون (ما) موصولةً بمعنى (الذي)، وفي قوله: (غَنِمْتُم) ضمير يعود عليها، وهذا مذهب الزجاج[65]. وكان حقُّها أنْ تكتب منفصلةً عن (أنَّ)، أي: (أنَّ ما غَنِمْتُم...) كما كتبت في قوله تعالى: (إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ) الأنعام:134.

وقوله: (يَوْمَ الْفُرْقَانِ) ظرف منتصب بـ(غَنِمْتُم) على رأي الزجاج، ويكون التأويل عنده: (واعلموا أنَّما غنمتم يومَ الفرقان يوم التقى الجمعان فإنَّ خمسَه لكذا وكذا إنْ كنتم آمنتم، أي: فانقادوا وأسلموا[66] . قال ابن عطية: وهذا تأويلٌ حسنٌ مع أنَّه فصل بين الظرف (يَوْمَ الْفُرْقَانِ)، وما تعلق به (أنزلنا)[67].

فالحكم على هذا التأويل بأنَّه حسنٌ من عدمه هو توافقه مع المعنى المتولد من الحكم الإعرابي الذي يختلف فيه الفريقان من البصريين والكوفيين.

ـ وقد يصفون تأويلاً بـ(الشذوذ)؛ لأنَّه لا يتفقُ مع أقيستهم.

ففي قوله جلَّ ثناؤه:﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ غافر:71، قُرئ: (وبالسلاسلِ) بالخفض. قال الزجاج: ومَنْ قرأ بالخفض، فهو على تأويل: إذْ الأغلالُ في أعناقِهم وفي السلاسلِ[68].

وذهب ابن الأنباري إلى عدم جواز الخفض مع حذف حرف الجر، فلو قلت: زيدٌ في الدَّارِ، لم يَحْسُنْ أنْ تضمرَ (في)، فتقول: زيدٌ الدارَ[69].

قال أبو حيان الأندلسي (745هـ): "ولعلَّ هذه القراءة حملتْ الزجاجَ على تأويل الخفض على إضمار حذف حرف الجر، وهو تأويل شذوذ"[70].

فالحكم على هذا لتأويل بأنَّه تأويل شذوذ من قبل أبي حيان هو؛ لأنَّه لا يجيز حذف حرف الجر وإبقاء عمله قياسًا، مع قلة ورود حذف الحرف وإبقاء عمله في كلام العرب.

***أمثلة تبين تصورمدى بعدِ الكوفيين في التأويل شغفًا بالخلاف على المدرسة البصرية:**

1ـ العامل في المستثنى الواجب النصب:

ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين على أنَّ العامل في المستثنى الواجب النصب في مثل قولنا: قام القومُ إلا زيدًا، هو الفعل (قام) بواسطة (إلاَّ)[71].

وذهب المبرد والزجاج منهم إلى أنَّه منصوبٌ بـ(إلاَّ) فقط[72]. وذهب الكسائي إلى أنَّ المستثنى منصوبٌ بـ(إنَّ) مقدرة بعد (إلاَّ)، والتأويل عنده: "قامَ القومُ إلاَّ أنَّ زيدًا لم يقمْ"[73]. ولا يخفى ما في هذا التأويل من تمحُّلٍ بعيدٍ[74].

وذهب الفراءُ إلى أنَّ (إلاَّ) مركبةٌ من (إنَّ) و(لا)، وحُذفت النونُ الثانيةُ من (إنَّ) تخفيفًا، وأُدغمت النونُ الأولى في (لام) (إلاَّ)؛ فأصبح التأويلُ عنده: "قام القومُ إنَّ محمدًا لا قامَ"[75]. وهو تمحُّلٌ أشدُّ من تمحُّلِ الكسائي أستاذِه[76].

2ـ العامل في المنادى المفرد العلم المعرفة، نحو: يا زيدُ:

ذهب البصريون إلى أنَّ المنادى المفرد العلم المعرفة، نحو: يا زيدُ، مبني على الضم في محل نصب؛ لأنَّه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتأويل: أدعوا أو أنادي زيدًا؛ فلمَّا كثُر استعمالُه حُذِفَ حذفًا لازمًا وقامت (يا) مَقامه[77].

وذهب الكوفيون إلى أنَّه مُعْربٌ مرفوعٌ؛ لتجرده عن العوامل اللفظية بغير تنوين[78].

وأَبْعَدَ الفراءُ في تأويله، إذ يقول: إنَّ الأصل هو: (يا زيداه) كالندبة؛ فيكون الاسمُ المبنيُّ بين صوتين مديدين، هما: (يا) في أوله، و(الألف) في آخره؛ فلما كَثُرَ في الكلام اسْتَغْنَوْا بالصوت الأول وهو (يا) عن الثاني وهو (الألف) في آخره؛ فحذفوها وبنَوْا آخر الاسم على الضم تشبيهًا بـ(قبلُ)، و(بعدُ)[79]. وهو مذهبٌ بعيدٌ في التأويل[80].

3ـ القول في (اللهمَّ):

ذهب البصريون إلى أنَّ الميم المشددة في (اللهُمَّ) عوض عن (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنَّه نداء[81].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضًا عن (يا) وإنَّما هي بقيةُ جملةٍ، والتأويل: (يا أللهُ أُمَّنا بخيرٍ)، ولكنْ لمَّا كثُرت في كلامهم حذفوا بعض الجملة طلبًا للخفة، فقالوا: اللهُمَّ[82] . وهو تأويلٌ بعيدٌ، ويَبْطُلُ مع قوله تعالى:﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الأنفال:32، إذ لا يصحُّ التأويل:

"يا أللهُ أُمَّنا بخيرٍ إنْ كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطرْ علينا حجارةً من السماءِ أو ائتِنا بعذابٍ أليم"[83]. ولا شكَّ أنَّ هذا التأويل ظاهرُ الفساد والتناقض؛ لأنَّه "لا يكونُ أَمَّهُم بخيرٍ أنْ يُمْطِرَ عليهم حجارةً من السماء أو يُؤْتَوْا بعذابٍ أليم"[84].

***التأويل النحوي في القراءات القرآنية عند الفريقين:**

شغلت آيات الذكر الحكيم حيزًا كبيرًا من الشواهد على قواعد النحو المستنبطة عند الفريقين؛ وذلك لما لها من قدسية عند المسلمين، فضلاً عمَّا تمثلُه من أساليب لغات العرب الفصحاء؛ لذلك نرى في كتب المتقدمين مثل كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفراء وغيرهما سيلاً جارفًا من الشواهد القرآنية.

أما القراءات القرآنية بنوعيها: المتواتر والشاذ، فقد أولى العلماء بها عناية خاصة؛ فارتضوها شواهد على أحكامهم النحوية، ولكنهم حكَّموا بها أقيستَهم، فإذا كانت هذه القراءة أو تلك تخالف هذه الأقيسة ردُّوها كما فعل بعض متأخري نحاة البصرة[85]، وربما وصفوا بعضَها بالخطأ[86]، أو القبح[87]، أو يتهمون بعض القراء ويردُّونها[88]، كما فعل نحاة الكوفة .

ـ ففي قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء:1.

قرأ الستةُ إلا حمزة: (والأرحامَ) نصبًا، وقرأ حمزةُ من السبعة: (بهِ والأرحامِ) بالخفض، وهي قراءة سبعية متواترة[89].

والبصريون لا يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بحرف الجر إلا بإعادة الخافض، نحو: (بِهِ وبالأرحامِ)؛ ولما لم يكن الرسمُ المصحفيُّ كذلك تأوَّلوا هذه القراءة على وجهين:

الأول: أن الواو في (والأرحامِ) واوُ القسم لا واو العطف، وأنَّ (الأرحام) مجرورة بالقسم، وجواب القسم هو قوله جل ثناؤه:﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء:1. وتأولوا ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِغَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِّ، وَذَهَابًا إِلَى أَنَّ فِي الْقَسَمِ بِهَا تَنْبِيهًا عَلَى صِلَتِهَا وَتَعْظِيمًا لِشَأْنِهَا[90].

الثاني: أنَّ (الأرحامِ) بالخفض مجرورةٌ بـ(باءٍ) مقدرة غيرِ ملفوظٍ بها، والتقدير: (وبالأرحامِ)، ثم حُذفتْ لدلالة الأولى عليها[91]. ودللوا على هذا بمثل قول الشاعر:

نُعلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفَنا ... وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

فـ(الكعب) مجرور على تكرير (بين) مرة أخرى، فكأنه قال: وما بينها وبينَ الكعبِ...ثم حذفت الثانية لدلالة الأولى عليها[92].

ـ أما الفراء فقد وصف قراءة حمزة بالقبح؛ وحجته أنَّ العرب لا تعطف الاسمَ الظاهرَ على الضمير المجرور بحرف الجر إلا بإعادة الخافض، على تقدير: (به وبالأرحامِ)، فلما لم يكن الرسمُ المصحفيُّ كذلك وصفها بما تقدم وحصر جواز ذلك بالشعر ولم يؤولها على أيِّ وجه[93].

والعجيب من بعض المحدثين أنَّه عندما تعرَّض لهذه القراءة، ذكر رد بعض متأخري البصريين لها وأغفل أنَّهم أولوها، وأغفل كذلك طعنَ الفراء بها ووَصْفَه لها بالقبح كما تقدم؛ وما ذلك إلا لغلوِّهم في الوقوف مع الكوفيين وتبرئةِ ساحتهم حتى لو وصفوا قراءة متواترة إلى رسول الله (ﷺ) بما وصفوها به[94].

ـ وفي قوله تعالى:﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء:90.

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل الماضي يجوز أنْ يقع حالاً.

وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أنْ يقع حالاً. ولكنْ أجمع الفريقان على تأويل هذه الآية؛ بأنَّه إذا سُبق الفعلُ الماضي بـ(قد) ظاهرةً أو مضمرةً جاز ذلك[95]. ودللوا على ذلك بأنَّ الفعل (حَصِرَتْ) في الآية الكريمة مسبوق بـ(قد) مضمرةً، والتأويل: (أو جاؤوكم قد حَصِرَتْ صدورُهم). ومما ورد مسبوقًا بـ(قد) مظهرةً، قوله جل ذكره:﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ الأنعام:119. كما دللوا بقراءة الحسن البصري: (أو جاؤوكم حَصِرَةً صدورُهم) في النصب على الحال[96].

وقد ردَّ الفراءُ قراءة الحسن البصري، وقال: كأنَّ الحسنَ لم يعرفْ الوجهَ[97]. مع أنَّها قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها يعقوبُ من العشرة[98] كذلك.

والذي جرَّأ الفراءَ على ردِّها للطعنِ بقارئِها هو موقفُه من خط المصحف المُجْمَعِ عليه عند أئمة القراءة، إذ يقول: "ولستُ أَشْتَهِي أنْ أُخالفَ الكتابَ"[99]. ولكنْ أَغْفَلَ بعضَ ما يجوزُ مما يخالفُ رسمَ المصحف مما هو متفقٌ عليه عند القراء[100].

فالبصريون تأوَّلوا قراءة (حَصِرَتْ)، والفراء ردَّ قراءة (حَصِرَةً) بالنَّصبِ على الحال.

والغريبُ من بعض المحدثين ممن حمل راية الدفاع عن الكوفيين يتَّهم البصريين بأنَّهم تكلفوا التأويل في هذه الآية مع أنَّ الكوفيين تأوَّلوها كذلك، وتغافل هذا البعضُ عن رأي الفراء بردِّ قراءة الحسن البصري العشرية المتواترة[101].

***أما القراءات الشاذة:**

فقد كان لها النصيبُ الأوفرُ من التخطئة والنكران عند الكوفيين؛ لأنَّها لا تصحُّ على أقيستهم.

فالفراء يصف إحداها بالوهم[102]، ويصف أخرى بأنَّها غلط[103]، وثالثةً بالقبح[104].

ـ ففي قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ الأحقاف:25.

قرأ الحسن البصري: (لا تُرى) بالتاء المضمومة، (إلا مساكنُهم) بالرفع، وهي قراءة شاذة[105]. قال الفراء: "وقرأ الحسن: فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم وفيه قُبْحٌ في العربية؛ لأنَّ العرب إذا جعلت فعلَ المؤنث قبل (إلاَّ) ذكَّروه، فقالوا: لم يقمْ إلا جاريتُكَ"[106].

وقد انتصر الزجاج (316هـ) ـ وهو بصريٌّ ـ لهذه القراءة، وقال: هي تصحُّ على تأويل: لا تُرى أشخاصٌ إلاَّ مساكنُهم[107].

كما انتصر لها ابنُ جني (395هـ) ـ وهو بصريٌّ أيضًا ـ ووجد لها وجهًا من التأويل تصحُّ عليه؛ حيث جوَّز لحاق علامة التأنيث بالفعل قبل (إلاَّ) وما بعدها أنَّثه على ذلك، وأتى لها بشاهد شعري، وهو قول ذي الرمة:

بَرَى النَّحْزُ والأَجْرالُ مَا فِي عَرُوضِها ... فما بَقِيَتْ إلا الصُّدُورُ الجَراشِعُ[108]

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلاَّ) لم يجزْ إثباتُ التاء عند الجمهور، فتقول: ما قامَ إلاَّ هندٌ، ولا يجوز: ما قامتْ إلا هندٌ؛ ولكنْ جاء ذلك بالشعر، ومنه قوله: وما بقيتْ إلا الصدورُ... المتقدم[109].

وبعد هذا البيان لموقف البصريين والكوفيين من القراءات: متواترها وشاذها، وكيف أنَّ متقدمي البصريين قبلوها ـ وحتى الشاذ منها ـ وأوَّلوها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، على عكس ممن أسس المدرسة الكوفية الذين حملوا راية الطعن في بعض القراءات، وخاصة عند الفراء ـ رحمه الله ـ مما صادفنا قبلُ.

وبعدُ...نحن نعجبُ ممن حمَّلَ البصريين وِزْرَ الطعن في القراءات، وأنهم كانوا يلجؤون إلى التأويل عند مواجهتهم قراءة لا سبيل إلى إنكارها، وبرَّأَ ساحةَ الكوفيين بأنَّهم قبلوا القراءات "واحتجوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيرًا من أصولهم وأحكامهم وهم إذا رجَّحوا القراءات التي يجتمع القراءُ عليها فلا يرفضونها ولا يغلطونها؛ لأنها صواب عندهم أيضًا"[110]، وهذا خلاف ما وجدناه عندهم وما توصلنا إليه.

والله من وراء القصد

***أهم النتائج التي توصل إليها البحث:**

ـ ينقسم التأويل على نوعين: تأويل مفردات ويكون بذكر معانيها، وتأويل تركيبي ويلجأ النحوي إليه عندما يجد تراكيب يتعذر حملها على الظاهر فلا بد من أنْ يَعْدِلَ إلى التأويل؛ ليتسق مع المعنى المراد، ولا بد من وجود مرجح لذلك.

ـ لم يستعمل سيبويه (180هـ) مصطلح (التأويل) على طول كتابه، واستعمله البصريون بدءًا من المبرد (285هـ)، ثم تلميذه ابن السراج (316هـ). أما الكوفيون فقد أكثر الفراء (207هـ) من ذكر هذا المصطلح في كتابه (معاني القرآن).

ـ المشهور أنَّ البصريين كانوا يتأوَّلون التراكيب؛ لأنهم طبعوا نحوهم بالقياس والمنطق وابتعدوا عن الطبيعة اللغوية، وأثبتنا في هذا البحث أنَّ الكوفيين ليسوا مبرئين، بل ربَّما فَضَلوا البصريين في ذلك، يشهد عليهم ما وجدناه عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) من تأويلات بعيدة ومتكلفة.

ـ هناك من المحدثين من ألصق تهمة تخطئة البصريين للقراءات القرآنية وبرأ الكوفيين من هذه التهمة، وقد أثبتنا بالدليل القاطع أنَّ الكوفيين زادوا على البصريين في هذا الجانب؛ وخاصة ما وجدناه عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) من رده وطعنه لكثير من القراءات بنوعيها.

ثبت المصادروالمراجع

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1 (مصر: مكتبة الخانجي، 1990).

الأشموني، علي من محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1(لبنان: دار الكتب العلمية، 1998).

الأنباري، عبدالرحمن كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (لبنان: المكتبة العصرية، 2003).

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، (لبنان: دار الفكر، 1999).

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، (سوريا: دار القلم، بدون تاريخ).

الأندلسي، عبدالحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام محمد، ط1(لبنان: دار الكتب العلمية، 2001).

البغدادي، ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط3(مصر: دار المعارف، بدون تاريخ).

البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط4(مصر: مكتبة الخانجي، 1997).

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، (مصر: المطبعة التجارية الكبرى، بدون تاريخ).

ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (مصر: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999).

ابن الجوزي، جمال الدين، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه النظائر، تحقيق: محمد الراضي، ط1(لبنان: مؤسسة الرسالة، 1984).

ابن حبان، محمد بن أحمد البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1(لبنان: مؤسسة الرسالة، 1988).

الحموز، عبدالفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، (السعودية: مكتبة الرشد، 1980).

الحموي، ياقوت بن عبدالله، معجم الأدباء إرشاء الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، ط1(لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1993).

ابن خالويه، عبدالله بن حمدان، القراءات الشاذة، ط(الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2002).

ديوان زهير ابن أبي سلمى، شرح: علي حسن فاعور، ط1(لبنان: دار الكتب العلمية، 1988).

ديوان الفرزدق، شرح: علي حسن فاعور، ط1(لبنان: دار الكتب العلمية، 1987).

ديوان معن بن أوس المزني، جمعه: نوري حمود القيس وحاتم صالح الضامن، (العراق: مطبعة دار الجاحظ، 1977).

ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه: واضح الصمد، ط1(لبنان: دار صادر، 1998).

الدينوري، ابن قتيبة عبدالله بن مسلم، الشعر والشعراء، ط(مصر: دار الحديث، 2002).

الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، ط1(لبنان: عالم الكتب، 1988).

الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3(لبنان: دار الكتاب العربي، 1986).

السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، (العراق: دار الصادق، بدون تاريخ).

ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلى، (لبنان: مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (سوريا: دار القلم، بدون تاريخ).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط3(مصر: مكتبة الخانجي، 1988).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط1(مصر: المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي المنصور، ط1(لبنان: دار الكتب العلمية، 1998).

بنت الشاطئ، عائشة محمد علي، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، ط3 (مصر: دار المعارف، بدون تاريخ).

ضيف، أحمد شوقي، المدارس النحوية،(مصر: دار المعارف، بدون تاريخ).

الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1(لبنان: مؤسسة الرسالة، 2000).

ابن عقيل، عبدالله البالسي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط1(لبنان: منشورات دار جروس للنشر والتوزيع، 1990).

عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ط8(مصر: عالم الكتب، 2003).

العمري، عبدالحكيم بن صالح، قواعد العمل بالظاهر في النحو عند أبي حيان الأندلسي – دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (السعودية: جامعة الملك فيصل – كلية الآداب).

الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط1(مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ).

القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2(مصر: دار الكتب المصرية، 1964).

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط3(لبنان: دار الصادر، 1993).

المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، (لبنان: عالم الكتب، بدون تاريخ).

المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2(مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1958).

الإحالات

[1] – ينظر الاجتهاد في النحو العربي، أمين الخولي، بحث مقدم لمؤتمر المستشرقين باستانبول عام 1951م، نقلاً عن المدرسة الكوفية، د. مهدي المخزومي ص203.

[2] – ينظر المدرسة الكوفية، د. مهدي المخزومي ص290.

[3] – ينظر النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي ص37، 39.

[4] – المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص170.

[5] – لسان العرب، ابن منظور (أول).

[6] – نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ابن الجوزي ص216.

[7] – لسان العرب (أول).

[8] – صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان 531/5 رقم (7055).

[9] – ينظر الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، عائشة عبدالرحمن بنت الشاطئ (1419هـ)، 309/1. والبيت منسوب لعبيد الأبرص وليس في ديوانه.

[10] – ينظر البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر ص19، والبيت للفرزدق ديوانه ص286.

[11] – ينظر خزانة الأدب للبغدادي 147/5 وما بعدها فقد أفاض القول فيه، والبيت للفرزدق ديوانه ص4.

[12] – ينظر المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص159.

[13] – الكتاب لسيبويه 331/1.

[14] – ينظر قواعد العمل بالظاهر في النحو عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط – دراسة وصفية تحليلية ص49، عبدالحكيم العمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 2024م (غير مطبوعة).

[15] – ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي 226/3.

[16] – ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 101/10.

[17] – القراءات الشاذة لابن خالويه ص13.

[18] – ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي 386/2.

[19] – ينظر معاني القرآن للأخفش الأوسط 184/1.

[20] – ينظر تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري 257/1.

[21] – الكتاب لسيبويه 121/1، والبيت للنابغة الجعدي ديوانه ص128.

[22] – ينظر الكتاب لسيبويه 119/1.

[23] – الكتاب لسيبويه 120/1.

[24] – ينظر الكتاب لسيبويه 120/1.

[25] – نفسه 119/1.

[26] – نفسه 124/1.

[27] – نفسه 280/1.

[28] – نفسه 176/1، 212.

[29] – ينظر المقتضب للمبرد 331/4، وقد ورد هذا المصطلح في المقتضب 51/1، 119، 258، 212/3، 271.

[30] – ينظر المصدر السابق 245/3 .

[31] – نفسه، والبيت لمعن المزني ديوانه ص93 .

[32] – ينظر الأصول لابن السراج 164/1، 189، 249، 6/2، 72، 179، 450/3، 476.

[33] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي 349/2.

[34] – ينظر المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص159.

[35] – مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ص141.

[36] –المصدر السابق ص133.

[37] – معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي 1743/4.

[38] – ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 45، 63، 79، 97، 160، 171، 220 – 5/2، 15، 26، 60، 197، 225، 324 – 23/3، 29، 45، 156، 160.

[39] – المصدر السابق 96/1.

[40] – ينظر الكتاب لسيبويه 197/2.

[41] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 275/1.

[42] – المصدر السابق 276/1.

[43] – النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي ص37.

[44] – المصدر السابق ص39.

[45] – نفسه ص39.

[46] – المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص45.
[47] – ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني 216/2، وهمع الهوامع للسيوطي 70/3.
[48] – ينظر جامع البيان جامع البيان في تأويل القرآن للطبري 61/17.
[49] – ينظر الأصول في النحو لابن السراج 420/1.
[50] – ينظر المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي 350/3، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 464/6.
[51] – ينظر معاني القرآن للفراء 11/3، وهي قراءة شاذة لأنها رويت آحادًا.
[52] – المصدر السابق.
[53] – ينظر تفسير الكشاف للزمخشري 178/4. والبيت للأحوص الرياحي ورد في خزانة الأدب للبغدادي 158/4.
[54] – ينظر الكتاب لسيبويه 102/3، 103. والبيت لزهير ابن أبي سلمى ديوانه ص138.
[55] – ينظر معاني القرآن للفراء 11/3، والدر المصون للسمين الحلبي 497/9.
[56] – ينظر الدر المصون للسمين الحلبي 497/9.
[57] – ينظر المحرر الوجيز لابن عطية 402/1.
[58] – ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 615/4.
[59] – البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 178/2.
[60] – المصدر السابق 192/4.
[61] – نفسه 476/4.
[62] – نفسه 272/9.
[63] – ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي 367/1.
[64] – ينظر معاني القرآن للفراء 411/1.
[65] – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 416/2 .
[66] – ينظر المحرر الوجيز لابن عطية 531/2، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 416/2.
[67] – ينظر المحرر الوجيز لابن عطية 531/2.
[68] – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 378/4.
[69] – الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 250/1، 327، والبحر المحيط لأبي حيان 272/9.
[70] – البحر المحيط لأبي حيان 272/9.
[71] – ينظر الكتاب لسيبويه 331/2، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 212/1.
[72] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 212/1.
[73] – المصدر السابق .
[74] – ينظر المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص170.
[75] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 213/1.
[76] – ينظر المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص170 .

[77] – ينظر الكتاب لسيبويه 291/1، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 323/1.

[78] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 323/1.

[79] – المصدر السابق .

[80] – ينظر المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص171.

[81] – ينظر الكتاب لسيبويه 25/1، 196/2.

[82] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 343/1.

[83] – الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 343/1.

[84] – ينظر معاني القرآن للفراء 203/1، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 344/1.

[85] – ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 3/5، حيث يقول المبرد عن قراءة حمزة: (تساءلون به والأرحامِ) بالخفض: "لو صليت خلف إمام يقرأ: (وبالأرحامِ) بالخفض لأخذت نعلي ومضيت" .

[86] – ينظر معاني القرآن للفراء 24/1، 357، 411 – 74/3 .

[87] – المصدر السابق 251/1.

[88] – نفسه 75/2، 183.

[89] – السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي ص226.

[90] – ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 499/3.

[91] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 463/2 .

[92] – المصدر السابق 472/2. والبيت ورد في خزانة الأدب للبغدادي 125/5.

[93] – ينظر معاني القرآن للفراء 252/1.

[94] – ينظر مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ص338.

[95] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 252/1.

[96] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 252/1.

[97] – ينظر معاني القرآن للفراء 24/1.

[98] – ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 251/2.

[99] – معاني القرآن للفراء 83/2 .

[100] – ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 251/2.

[101] – ينظر مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ص344.

[102] – ينظر معاني القرآن للفراء 459/1.

[103] – المصدر السابق 285/3.

[104] – نفسه 55/3.

[105] – ينظر معاني القرآن للفراء 55/3، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص139، والمحتسب لابن جني 265/2.

[106] – ينظر معاني القرآن للفراء 55/3.

[107] – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 446/4.

[108] – ينظر المحتسب لابن جني 266/2.

[109] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص243.

[110] – ينظر مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ص341.